

مخاطر الاستثمار:

1. يتولى مدير الصندوق إدارة واستثمار أموال الصندوق من خلال جهاز له القدرة والكفاءة للقيام بهذا الدور ويتمتع هذا الجهاز بأكبر قدر من الاستقلالية في إدارة استثمارات الصندوق، ولا يجوز لمدير الصندوق أو العاملين فيه إجراء معاملات مع الصندوق سواء لحسابهم أو لحساب أقاربهم حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم تنطوي على استغلال الصندوق وفي هذه الحالة يكون من أجرى المعاملة مسؤولاً عن تعويض الصندوق عما أصابه من ضرر.
2. يلتزم مدير الصندوق إتباع أساليب وسياسات الاستثمار كما وردت في نظام الصندوق وطبقاً للتعليمات التي تصدر في هذا الشأن من جهة الإشراف، ولا يجوز له أن يغير أو يعدل في أساليب وسياسات الاستثمار دون موافقة جهة الإشراف.
3. تتمثل مخاطر الاستثمار في الصندوق في أن الأوراق المالية المعنية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسوقية، ولذلك فإن قيمة الوحدات والعائد الناتج عنها قد تتأثر إيجاباً أو سلباً بالتغيرات الاقتصادية والسوقية، إلا أن ذلك الاستثمار سوف يكون ضمن درجة مقبولة من المخاطر الاستثمارية.
4. وفي جميع الأحوال يجب أن يُنظر إلى الاستثمار في الصندوق على أنه لا يوجد ما يضمن تحقيق أهداف الصندوق، إذ تكون استثمارات الصندوق عرضة للتقلبات العادية للسوق وللمخاطر التي تنطوي عليها كل الاستثمارات، ولا يوجد ما يضمن ارتفاع قيمة الاستثمار. ويتبع الصندوق سياسة الاحتفاظ بمحفظة متنوعة الاستثمارات من أجل تقليل المخاطر.
5. يعتبر مدير الصندوق في نهاية الأمر مسؤولاً عن القيام باستثمار وإعادة استثمار كل أصول الصندوق. وبالتالي، سيعتمد حاملو الوحدات بالكامل على مدير الصندوق، ولن يكون بإمكانهم توجيه عمليات الصندوق أو استثماراته.
6. رغم أن الصندوق يسعى للمحافظة على قيمة الوحدات في الصندوق، فإن صافي قيمة أصول الصندوق بالنسبة لكل وحدة قد ينخفض وقد يرتفع. ولا يوجد أي ضمان بأن الصندوق سيحقق أهدافه الاستثمارية أو أن المستثمر سيسترد كامل المبلغ المستثمر في الصندوق.
7. إن الاستثمار في صندوق الاستثمار ليس بمثابة إيداع أموال لدى بنك يقوم بالضمان أو البيع أو مرتبط بصندوق الاستثمار بشكل آخر.
8. رغم أن الصندوق يعتزم الاستثمار في استثمارات عالية الجودة فإن تلك الاستثمارات قد تخضع لمخاطر مثل عدم الدفع من المصدر أو الملتزم والذي يؤدي إلى انخفاض في قيمة الاستثمار وبالتالي انخفاض محتمل في صافي قيمة أصول الصندوق. بالإضافة إلى ذلك فإن التغييرات في الحالة المالية لأي مصدر لأي أداة من الممكن أن يؤثر على الأوراق المالية للمصدر الذي يستثمر فيه الصندوق.

9. لا يوجد ضمان أن الصندوق سيكون قادراً على الاستثمار بالطاقة الكاملة لكل المبالغ التي يستلمها من المستثمرين من وقت لآخر بالفعالية المطلوبة حسب المرغوب فيه. وقد يتأثر العائد المتوقع للمستثمرين سلباً. وإذا عجز الصندوق عن استثمار كل المبالغ التي يحصل عليها بالكامل أو بالفعالية المطلوبة، ستتأثر العوائد المتوقعة للمستثمرين.

10. بما أن الصندوق مقوم بالدينار الكويتي، فمن المحتمل أن تتعرض أصول الصندوق المقومة بعملات أجنبية للتقلبات في قيمة تلك الوحدات مقابل الدينار الكويتي، خصوصاً أنه يتعذر على الصندوق الدخول في أي عمليات تحوطية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

11. لا يجوز للصندوق أن يمنح قروضاً، أو يبيع بالأجل، أو يمنح ضمانات، أو يعمل كضامن رئيسي لإصدارات، أو يتداول بالسلع، أو يتاجر بالعقارات، أو يتعامل بشيكات الخصم، أو التمويل، باستثناء التمويل لتغطية طلبات الاسترداد وبحد أقصى 10% من صافي قيمة أصوله.

12. يكون مدير الصندوق مسؤولاً تجاه مالكي وحدات الاستثمار عن أية أضرار تلحق بهم نتيجة مخالفة أحكام القانون أو اللائحة التنفيذية أو نظام الصندوق أو نتيجة إساءة استعمال الصلاحيات المخولة له أو نتيجة الإهمال الجسيم.

إخلاء مسؤولية:

إن بيانات الأداء وغيرها من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة غير مدققة، ولا يُعد الأداء السابق ضماناً لتكرار الأداء ذاته في المستقبل، ولا يعتبر بالضرورة مؤشراً له. كما يمكن لقيمة الوحدات أن ترتفع أو تنخفض بحسب ظروف السوق والعوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها، وقد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ المستثمر. ومن الممكن أن تتعرض أصول الصندوق المقومة بعملات أجنبية لتقلبات في قيمة الوحدات مقابل عملة الصندوق. اشتملت بعض البيانات على آراء صريحة لا ينبغي أن تفسر كنصائح مالية. ويمكن الاطلاع على النظام الأساسي على الموقع www.nbk.com والموقع www.nbkcapital.com، فضلاً عن الاطلاع على أحدث التقارير المالية من خلال مدير الصندوق. يتمثل الغرض من صحيفة الوقائع في الجوانب المعلوماتية والتسويقية فحسب، ولا تسعى إلى تقديم أي توصية للمستثمرين. يشير مدير الصندوق إلى أنه لم يتم حذف أي معلومات ضرورية من صحيفة الوقائع هذه بشأن موضوع الاستثمار.